

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

8 محرم 1440 - 18 سبتمبر 2018





الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------------|
| 2 | أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية |
| 12 | حقوق الإنسان في العالم |



1

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الراجحي يبحث مع 20 منشأة مستثمرة في المملكة مبادرات وبرامج دعم التوطين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م
<http://www.alriyadh.com/1704958>

الرياض - محمد الحيدر

التقى وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي في مقر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في مدينة الرياض، مستثمري وممثلي 20 منشأة أجنبية في المملكة، بحضور نائب الوزير للعمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، ومدير عام الصندوق الدكتور محمد بن أحمد السديري، ووكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات واستشارات المستثمرين الدكتور إبراهيم السويل.

ورحب المهندس الراجحي في بداية اللقاء، بالمستثمرين وممثلي المنشآت، مؤكداً على ضرورة تعزيز الشراكة والتكامل بين منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وقطاعات الأعمال، سعياً لتحفيز نمو القطاع الخاص للتوسع في التوطين، وتمكين المواطنين والمواطنات في كافة مناطق المملكة من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لرفع مستوى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

وأكد الوزير أن المنظومة ستقدم الدعم للقطاع الخاص، من منطلق الشراكة والتعاون، بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني ويرفع مستوى مشاركة القوى الوطنية في سوق العمل، ويزيد المستوى المهاري للموارد البشرية الوطنية بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

من جهته، قدم وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد الزهراني في اللقاء، عرضاً مفصلاً حول مبادرات الوزارة الهادفة إلى دعم قطاعات الأعمال لرفع معدلات التوطين، كما استعرض حزم المبادرات وخطة الاطلاق المقررة لها.



لجنة التحقيق في وفاة طالب الحافلة بـ"سيهات»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589734>

عيسى الحبيب - الأحساء

وجه مدير مكتب التعليم بمحافظة القطيف عبدالكريم بن عبدالله العليط، بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في وفاة طالب الصف الثاني، بمدرسة ابن خلدون الابتدائية في سيهات، عبدالعزيز بن مصطفى المسلم، في الصف الثاني.

وضمت اللجنة، المساعد للشؤون التعليمية بمكتب تعليم القطيف، علي بن عبد الله الشهري، ورئيس وحدة القضايا بالمكتب محمد بن حمد الخالدي ورئيس شعبة القيادة المدرسية بالمكتب عبدالله بن سالم الشهري.

وباشرت اللجنة عملها فور صدور القرار، مبدية حزنها الشديد للحادث المؤسف، والتقت قائد المدرسة عبدالله بن بدر القحطاني ومنسوبيها، خلال دوام الفترة المسائية، وبحثت ملابس الحادث، تمهيدا لرفع تقرير بالنتائج التحقيق.

«العدل» تنشر 16 ألف حكم تجاري عبر البوابة الإلكترونية

8 آلاف للبيع و1700 للشركات و3600 للمنازعات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589686>

واس - الرياض
 نشرت وزارة العدل الأحكام القضائية التجارية الصادرة في العام 1439هـ، عبر صفحة مركز البحوث التي يتم تغذيتها شهرياً بالأحكام على بوابة الإلكترونيّة للوزارة، حرصاً منها على تحقيق أقصى درجات الشفافية في المرفق العدلي. وبحسب منصة ذكاء الأعمال في الوزارة فإن إجمالي القضايا التجارية المنتهية خلال العام 1439هـ، بلغت 16102 حكماً، منها 8016 حكماً في اختصاص البيع والإجارة والتوريد، و8016 حكماً في اختصاص المقاولات والمكاتب التجارية، و1706 أحكام في اختصاص الشركات، 62 حكماً في اختصاص التحكيم، 46 حكماً في اختصاص التجارة البحرية، و43 حكماً في اختصاص الوكالات، إضافة إلى 3668 حكماً في منازعات أخرى.
 وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قد وجه لجنة المحاكم والدوائر التجارية بكتابة وطباعة جميع الأحكام ومسحها ضوئياً عبر الشاشة المخصصة لكتابة الحكم في نظام القضاء التجاري على أن يتولى مركز البحوث مراجعة ونشر جميع الأحكام النهائية منها.

أسبوع ساخن في «الشورى» ومطالبات بوضع حد لـ «الجدلية» دمج «الهيئة» في «الإسلامية» ومعالجة المادة 77.. تكون أو لا تكون!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1672383>

عبدالله آل هتيلة (أبها @ahatayla2011)
 ينتظر أن يناقش مجلس الشورى ضمن جدول أعماله للأسبوع القادم عددا من المواضيع المهمة، والتي يحرص المواطن على متابعة ما تم حيالها تحت قبة الشورى، خصوصا تلك التي أثارت جدلا واسعا دون أن يصدر المجلس حيالها التوصيات الحاسمة، بدلا من تكرار طرحها ومناقشتها وإبقائها معلقة، وسط تفاوت في وجهات النظر من قبل الأعضاء. ويتوقع أن يعود النقاش حول المادة 77 من نظام العمل والعمال التي لم يحسم أمرها، من خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التي بدورها ما زالت تكتفي بالتناول النظري في مناقشة هذه المادة، دون الأخذ في الحسبان حسم أمرها، فيما يرى عدد من الأعضاء ضرورة مراعاة مصلحة صاحب العمل والموظف معا، وهو ما أضفى نوعا من الضبابية على ما يتم الخروج به من خلال النقاشات.

وكان رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ قد أكد قبل ثمانية أشهر تقريبا، أن مقترحات المواطنين وعرائضهم الواردة للشورى تحظى باهتمام ومتابعة المجلس ولجانه.

وقال خلال لقائه بعض المواطنين الذين تقدموا بمقترحات بشأن توظيف الوظائف والصعوبات التي يواجهها الموظف السعودي في القطاع الخاص، والملاحظات والمقترحات حول بعض مواد نظام العمل، خصوصا المادة 77 من النظام، «أن ما سيطرح من آراء ومقترحات ستكون بالتأكيد محل عناية واهتمام لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، في اجتماعاتهم المستمرة مع المسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو عند دراسة التقرير السنوي للأداء للوزارة»، وهو ما يعني أن المجلس ربما يحسم الجدل حول هذه المادة، التي ماتزال تـُورق مضاجع الموظفين، إذ أصبحت سيفا مسلطا على رقابهم.

وفي المقابل يناقش المجلس وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما يشير إلى عودة النقاش حول ضم الهيئة إلى وزارة الشؤون الإسلامية، التي تشهد حراكا غير مسبق بعد تعيين الدكتور عبداللطيف آل الشيخ وزيرا لها، وهو الأمر الذي يشجع على مصادرة حالة من التردد عندما يناقش تقرير الهيئة، ويتم التطرق إلى ضمها للوزارة، لاسيما أن هناك أعضاء يرون ضرورة هذه الخطوة، التي يعارضها آخرون رغم قناعتهم بالمبررات، التي ساقها مقدمو التوصية. مجلس الشورى سيجد نفسه خلال الأسبوع القادم أمام مسؤولية كبيرة، فيما أن يقر دمج الهيئة بالوزارة، أو يعلن أنها لم تعد صالحة للنقاش بدلا من بقاء «الجدلية» بين الأعضاء دون تحقيق الفائدة المرجوة من وراء هذه النقاشات، التي لا تغني ولا تسمن من جوع.



11 ألف قضية عمالية خلال عام.. 43 % لسعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672377>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
قدرت مصادر لـ «عكاظ» عدد القضايا العمالية التي وردت للهيئة الابتدائية العام الماضي، بنحو 11 ألف دعوى، النسبة الأكبر منها 57.40%، لقضايا غير السعوديين، فيما 43% من إجمالي القضايا لسعوديين.
وبينت المصادر أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء استكملا خطوات تدشين المحاكم العمالية مطلع ربيع الأول القادم، واستكملت تسمية 99 ملازما قضائيا للتدريب على أعمال المحاكم العمالية في دورات مخصصة، فضلا عن تجهيز 80 قاضيا على رأس العمل خضعوا لدورات سابقة للعمل في المحاكم الجديدة، وأوكلت مهمة تدريب الملازمين القضائيين إلى معهد القضاء العالي تحت إشراف مركز التدريب العدلي.
وأوضحت المصادر أن المرحلة الأولى ستشهد افتتاح 5 محاكم عمالية في كل من (جدة والرياض والدمام ومكة والمدينة المنورة)، فضلا عن دوائر عمالية ملحقه ببقية المحاكم في المدن والمحافظات.
وقال المحكم والموثق بوزارة العدل المحامي صالح مسفر الغامدي إن المحكمة العمالية أنيط بها طبقا للنظام القضائي النظر في المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها والمنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل، أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، والدعوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، والمنازعات المترتبة على الفصل من العمل، وشكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، بمن في ذلك عمال الحكومة والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

2مليار تكلفة علاج المواطنين بالخارج

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=347898&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 17-09-2018 11:51 PM

تخطت كلفة علاج السعوديين في الخارج، والتي تتحملها وزارة الصحة، الـ2.05 مليار ريال، وذلك خلال عام 1438. ويتم إرسال الحالات المرضية إلى الخارج بعد أن توافق عليها لجنة تابعة للوزارة، تطلع على التقارير المرفقة الخاصة بها، ثم تتخذ القرار بالعلاج في الداخل أو الخارج. تصدرت 4 دول قائمة وزارة الصحة في علاج المواطنين، باعتبار أنها أكثر الدول المستقبلية للمرضى المبتعثين للعلاج على نفقة الدولة.

وجاءت الولايات المتحدة في المركز الأول، تلتها ألمانيا، ثم بريطانيا، والصين. وأكدت مصادر لـ«الوطن»، أن الحالات المرضية المرسله للعلاج بالخارج، تتم الموافقة عليها وفق لجنة تابعة للوزارة، تقوم بدراسة الحالات والاطلاع على التقارير المرفقة، ثم اتخاذ القرار إما بالعلاج في الداخل أو خارج السعودية، فيما تتنوع الحالات المرضية بين أمراض القلب، والأمراض النفسية، والأعصاب والتأهيل، وأمراض الأنف والأذن، والتجميل، وغيرها. التكاليف العلاجية

من جهتها، كشفت إحصاءات حديثة لوزارة الصحة، أن التكلفة العلاجية لمرضى القلب بالخارج خلال عام 1437-1438 قدرت بـ47 مليون ريال، بينما بلغت التكلفة الإجمالية لأمراض الباطنية 370 مليوناً، وتكلفة علاج مرضى الغدد 6.9 ملايين، ومرضى الدم 110 ملايين، بينما كلف علاج مرضى يعانون أوراماً، تطلب الأمر علاجهم على حساب وزارة الصحة، بقيمة بلغت 888 مليون ريال.

وأوضح الإحصاء أن تكلفة علاج مرضى الأعصاب والتأهيل بالخارج بلغت 312 مليون ريال. أما ما يخص أمراض الأطفال التي تحتاج علاجاً في الخارج، فقد بلغت التكلفة العلاجية 201 مليون ريال، بينما سجلت تكلفة الأمراض النفسية 1.9 مليون ريال، وقيمة تكلفة الأمراض الجلدية 11.8 مليون ريال، والتكلفة العلاجية لمرضى الأنف والأذن 13.2 مليون ريال، بينما سجلت تكلفة عمليات ولادة النساء بالخارج 7 ملايين ريال، والتكلفة العلاجية لأمراض العيون 15.5 مليون ريال.

الجراحات العلاجية

بان الإحصاء أنه ضمن المرضى الذين تم علاجهم بالخارج على تكلفة وزارة الصحة، مرضى العمود الفقري، إذ بلغت التكلفة 9 ملايين ريال. وضمن التخصصات التي تتطلب علاجاً خارجاً السعودية زراعة النخاع، والتي تكلفت بنحو 122 مليون ريال.

كما تم إرسال حالات مرضية تعاني تشوهات أو آثار حروق بتكلفة إجمالية بلغت 47 مليون ريال. أكثر الحالات إرسالاً

من جهته، كشف استشاري الطب النفسي الدكتور سهيل خان لـ«الوطن»، أن أكثر الأمراض النفسية التي يتم إرسال أصحابها إلى الخارج، هي التي تحتاج إقامة طويلة المدى، كمرضى الاضطراب الوجداني والانفصام والإدمان، وبعض هذه الحالات تحتاج تنويماً فترة طويلة أكثر من 6 أشهر، موضحاً أن من أسباب إرسال المرضى النفسيين للخارج، عدم وجود أسرة كافية لاستقبالهم، ورفض ذويهم إخراجهم من المصحات حتى تتحسن حالتهم الصحية.

وأوضح خان، أنه يتردد عليه في عيادته أسر تطلبه بمعرفة عناوين مراكز الصحة النفسية بالخارج، لنقل ذويهم إليها دون التفكير في التكلفة العلاجية، مؤكداً أن هناك برامج للرعاية المنزلية، تتابع المريض النفسي حققت الشفاء لكثير من المرضى النفسيين، وقللت نسبة الانتكاسات.

161 سعودية مؤهلة في الطيران المدني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=347884&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي 2018-09-17 11:52 PM

استفادت 161 متدربة من التدريب النسائي في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، خلال العام الماضي، فيما عينت الهيئة العامة للطيران المدني، ممثلة في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، أول كادر نسائي، لتصبح أول مدربة سعودية لأمن الطيران.

تدريب وتأهيل

161 متدربة استفدن من برامج العام الماضي

الهيئة تؤهل 12 مراقبة جوية للمرة الأولى في المملكة

تعيين كادر نسائي لتكون أول مدربة لأمن الطيران في المملكة

أنهت الهيئة العامة للطيران المدني، ممثلة في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، تدريب وتعيين أول كادر نسائي في مجال تدريب أمن الطيران لتصبح أول مدربة سعودية لأمن طيران في هذا المجال. وكانت الهيئة قامت من قبل بتأهيل 12 مراقبة جوية لأول مرة في المملكة.

تدريب

قدر تقرير صادر عن الهيئة العامة للطيران اطلعت عليه «الوطن» عدد المستفيدات من التدريب النسائي في الأكاديمية السعودية للطيران المدني خلال العام الماضي بـ161 متدربة. ويعتبر قطاع أمن الطيران بالهيئة العامة للطيران المدني هو الجهة المعنية بالتأكد من أمن وسلامة الركاب وأطقم الطائرات والعاملين ومرتادي المطارات والطائرات والمرافق بالمطارات والتي تقدم خدمات للطيران المدني، ضد أي تدخل غير مشروع في الأرض أو في الجو، وذلك خلال مجموعة من الإجراءات وتوفير الموارد اللازمة من موارد بشرية ومادية على المستوى الدولي ومستوى المطارات.

أهداف القطاع

تتركز أهداف قطاع أمن الطيران بالهيئة العامة للطيران المدني في التأكد من الالتزام بمتطلبات البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني، وما يصدر من تعليمات وفقاً للمعايير والمقاييس المطلوبة والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن تأمين وحماية عمليات الطيران المدني داخل المملكة، إضافة إلى الاتصالات والمشاورات الثنائية التي تتم من خلال اللجنة الأمنية الإشرافية للمطارات وفقاً لمهام ومسؤوليات اللجنة، والتأكد من وجود مستوى موحد للأمن في مطارات المملكة بهدف تأمين انسيابية عمليات النقل الجوي التجاري.

قائمة الإدارات

أمن الطيران

أمن الشحن الجوي

شؤون أمن المطارات

الرؤية

السعي نحو تطوير وتحديث كافة الإجراءات والتدابير والتقنيات الأمنية طبقاً لأعلى المعايير الدولية بهدف المساهمة في خلق بيئة طيران مدني آمنة ومرنة.

الواجبات والمسؤوليات

إعداد البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني ومراجعته وتحديثه وفقاً لمتطلبات الملحق الـ17 وإصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني وسرعة الاستجابة في حال التهديد الأمني. تحديد مهام واختصاصات الجهات المعنية بأمن الطيران المدني بالمملكة.

التأكد من التزام مشغلي المطارات والطائرات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية والجهات الأخرى التي لها علاقة بأمن الطيران باشتراطات البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني.

القيام بالتفتيش والمسح الأمني والتدقيق والاختبار للتأكد من الالتزام بمتطلبات البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني والتشريعات ذات العلاقة وضمان فعالية البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني من خلال ممارسة أنشطة مراقبة الجودة.

وضع معايير ومواصفات جميع المعدات والتجهيزات الأمنية بالمطارات والتأكد من سلامة أدائها وفقاً للمعايير التشغيلية المطلوبة.

القيام بأعمال سكرتارية للجنة الأمنية الإشرافية للمطارات.

مراجعة تقارير اللجان الأمنية التحضيرية في المطارات ووضع التوصيات اللازمة لها إذا لزم الأمر.

إصدار التراخيص اللازمة للعاملين في مجال أمن الطيران والشركات الأمنية العاملة بالمطارات ووكلاء الشحن المعتمدين.

التنسيق والاتصال وتمثيل الهيئة في المنظمات الدولية ذات العلاقة في الأمور المتعلقة بأمن الطيران المدني.

تفتيش المحطات الخارجية للنقل الوطنية بالمملكة.

المشاركة في لجان التحقيق وفرق العمل المحلية والدولية في مجال أمن الطيران المدني.

تقييم التهديدات الأمنية بشكل مستمر والرفع بالتوصيات إذا لزم الأمر لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني.

وضع سياسات التدريب للعاملين في مجال أمن الطيران بالمملكة من خلال البرنامج الوطني لتدريب أمن الطيران والعمل على مراجعته وتحديثه.



جازان.. ملف "طفل أبو عريش" يصل لديوان المظالم استعداداً لمقاضاة "الصحة"

استندت الأسرة في دعواها إلى تقرير يدين الطاقم ويتناقض مع المقدم للهيئة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/JmNchp>

قاسم الخبراني - جازان

كشفت أسرة الطفل "منصور"، ضحية بتر الكف في مستشفى أبو عريش العام بعد ولادته، أنها تقدمت بشكل رسمي بملف القضية إلى ديوان المظالم استعداداً لمقاضاة الصحة في القضية التي تناولت "سبق" أحداثها، ودارت فصولها قبل عام بسبب حقتة، وُضعت في الوريد بشكل خاطئ.

وفي التفاصيل، تستند أسرة "منصور" - بحسب ما ذكرت في دعواها المرفوعة في المظالم - إلى تقرير يدين الكادر الطبي بمخالفة نظام مزاوله المهن الصحية الصادر من صحة جازان نفسها، ويتناقض مع التقرير الذي قُدّم للهيئة الطبية الشرعية، الذي رُدت إثره الدعوى، ولم يُصنف ما حصل ضمن الأخطاء الطبية.

وبيّنت المتابعة الفنية بصحة جازان - بحسب التقرير الذي يدين الطاقم (تحتفظ "سبق" بنسخة منه) - أنه بعد دراسة ملف الشكوى اتضح وجود تقصير من قبل الفريق المعالج للطفل، يتمثل في عدم متابعة حالة الذراع بصفة دورية خلال فترة تنويمه؛ وبذلك يكون قد خالف الطاقم نظام مزاوله المهن الصحية في مادته التاسعة التي تنص على أنه يجب أن يستهدف العمل الطبي دائماً مصلحة المريض.

ورأت المتابعة أن الكادر المعالج خالف المادة الخامسة عشرة من النظام نفسه التي تنص على أنه يجب على الممارس الصحي أن يجري التشخيص بالعناية اللازمة مستعيناً بالوسائل الملائمة، وبمن تستدعي ظروف الحالة الاستفادة منهم من الاختصاصيين والمساعدين، بجانب مخالفة المادة السادسة والعشرين التي تنص على أن التزام الممارس الصحي الخاضع لهذا النظام هو التزام بذل وعناية ويقظة، ويتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها. وأضاف التقرير بأن الكادر خالف المادة 27 التي تنص على أن كل خطأ مهني صحي صدر من الممارس، وترتب عليه ضرر للمريض، يلزم من ارتكبه بالتعويض.

وفي المقابل، ردت الهيئة الصحية الشرعية بجازان الدعوى مشيرة إلى أنه لا يدخل ضمن الأخطاء الطبية؛ وذلك بناء على تقرير من الرأي الطبي الذي أكد أن ما حصل للطفل عبارة عن خثرة دموية شريانية نتيجة لإدخال القسطرة الوريدية في الساعد؛ وبالتالي موت الطرف. وأكدت أن هذا يعد في المفهوم الطبي اختلاط مضاعفات نتيجة تخريش جدار الشريان الذي لا يمكن تجنبه بسبب صغر وزن الطفل، مع منح والد الطفل حق رفع دعوى في ديوان المظالم. يُذكر أن قضية الطفل "منصور" تعود تفاصيلها إلى ما قبل نحو العام، وذلك عندما ظهرت بقعة سوداء من الدم المتجلط في كف يده بسبب إبرة وُضعت له بالخطأ في مستشفى أبو عريش العام؛ فتسببت في بتر كفه بعد نقله إلى أحد المستشفيات الخاصة في عسير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

20 منشأة أجنبية تدرس مبادرات وبرامج "العمل" لدعم التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/17/article_1455416.html

"واس"

التقى معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي أمس، في مقر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بالرياض، مستثمري وممثلي 20 منشأة أجنبية في المملكة، بحضور معالي نائب الوزير للعمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، ومدير عام الصندوق الدكتور محمد بن أحمد السديري، ووكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات واستشارات المستثمرين الدكتور إبراهيم السويل.

ورحب المهندس الراجحي في بداية اللقاء، بالمستثمرين وممثلي المنشآت، مؤكداً ضرورة تعزيز الشراكة والتكامل بين منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وقطاعات الأعمال، سعياً لتحفيز نمو القطاع الخاص للتوسع في التوطين، وتمكين المواطنين والمواطنات في مناطق المملكة كافة من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لرفع مستوى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

وأكد معاليه أن المنظومة ستقدم الدعم للقطاع الخاص، من منطلق الشراكة والتعاون، بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني ويرفع مستوى مشاركة القوى الوطنية في سوق العمل، ويزيد المستوى المهاري للموارد البشرية الوطنية بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

من جهته، قدم وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد الزهراني في اللقاء، عرضاً مفصلاً حول مبادرات الوزارة الهادفة إلى دعم قطاعات الأعمال لرفع معدلات التوطين، كما استعرض حزم المبادرات وخطة الاطلاق المقررة لها.

شفافية وعدالة هيئات الحقوق الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1705047>

د. شاهر النهاري

ما أن تم تعيين المفوضة السامية للأمم المتحدة، ميشيل باشلييت، إلا وأصدرت تقريراً سريعاً جاهزاً يشمل نظرة الهيئة حيال أجزاء بعينها من العالم، مع إهمال أجزاء أخرى.

وقد أتت على ذكر الحلف العربي بقيادة المملكة، والذي تم تكليفه من قبل هيئة الأمم المتحدة لمحاربة ميليشيات الحوثيين المنقلبة على شرعية الدولة اليمنية، والمدعومة من قبل نظام الملالي الإيراني، بالفكر والتدريب والخبراء والتسليح، والساعي للدمار والدموية وتصدير الثورة الخمينية، لكل الأماكن، التي تبلغها أياديه الشيطانية، وبنأييد وموازره من الأموال والإعلام القطري.

وقد ركز تقرير الممثلة على إدانة استهداف الحلف لحافلة، مع أنها كانت هدفاً عسكرياً مشروعاً باعتبار أنها تقل قياديين حوثيين، ولكن التأخير في التوقيت أسقط بعض الضحايا.

وهذا أمر مؤسف اعترف به الحلف في حينه، وقام على الفور بتكليف الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن، لدراسة الحثيات، ومعاينة المخطئ، وتعويض جميع من أصابتهم أضرار غير مقصودة.

المملكة كانت وسنظل تبحث عن حقوق الإنسان، لمعرفة بحقوقها وواجباتها، ولكن التقرير المتحامل تجاهل ما يفعله الحوثيون، الخارج عن السيطرة بميليشياته الدموية المنقلبة على السلطة الشرعية، من قتل وعنصرية، وتفجيرات، واغتيالات، واستخدام المواطنين دروعاً بشرية، وتجنيد الأطفال بالإكراه، وسرقة ميزانيات المؤسسات اليمنية، وقطع الطرق البرية والبحرية، ونهب المعونات الإنسانية، وسرقة الدواء، والهجوم على مستودعات اليونسيف عنوة، ورمي الصواريخ على المدن السعودية، وزرع الألغام في معظم أرجاء اليمن، مما يسقط ضحايا بريئة بأعداد هائلة لم يتناولها التقرير!

فهل من يكتبون التقارير بعيدون كلياً عن أرض الحدث، أم أنهم مؤدلجون، باعتبار أغليبتهم من الناشطين المعارضين لنهج دول التحالف، مع ثبوت توجيههم بالأموال القطرية والحيل الإيرانية، وأن بعضهم يتعمد الضغط على الدول الغنية، كنوع من الاستحلاب الفج.

مفهوم حقوق الإنسان العالمي الحالي، لم يعد ينظر للأمور الإنسانية بحيادية، فنجد يقف مع الميليشيات المعتدية، ضد قوات اليمن الشرعية، وضد حلف شرعي مكون بقرار دولي من قبل هيئة الأمم المتحدة لاستعادة الحق والأرض! تناقض يثير الشك في نيات من يقومون على مراقبة أعمال الحلف، والأمر لا يعود يستقيم، بل يسبب تعثر مسار التحرير، أو إيقاف الحرب قبل بلوغ نتيجة عادلة؟

وهناك تغير خطير في النهج الإنساني، وتباين عظيم ملحوظ في تناول منظمات حقوق الإنسان لقضايا عالمية معينة دون غيرها من القضايا الأخرى، فنرى الكلام حذراً مخففاً عند الحديث عما يحدث للشعب السوري البائس، والذي أبيد منه مئات الآلاف، وهجر الملايين، بينما تكون كلمات التقارير كالرصاصة إذا ما تناولت قضية قبض ومحاكمة لمتهم بالإرهاب أو الحكم على خائن خارج عن السلطة!

حقوق الإنسان مفهوم عدالة ومساواة، فإذا حدث التشكيك في نتائجه، أصبح من الصعب احترام قراراته، بانحراف التناول، وسرقة كفة الميزان.

المملكة والحلف ليسوا ضد المفاهيم الإنسانية، ولكن الفرق واضح للعيان في التطبيق، بانحياز واضح، وكان من المفترض على المفوضة الجديدة التآني، وتغيير مصادرها، وتنويعها، واستساقانها للحقائق من أرض الحدث، وليس بالاتكال على تقارير جاهزة، منحازة عن روح حقوق الإنسان، تثبت وجود الضغوط الخارجية الملتوية، والتي ينتج عنها طمس الحقائق وتغيير النتائج وتلوين الجهود، والوقوف مع الأشرار.

كيف نرفع دخل الفرد؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 محرم 1439 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/17/article_1455161.html

د. صالح السلطان

نعرف أن الأجور لم تزد بما يوازي معدلات التضخم. ونعرف وجود مطالبات بزيادة الرواتب مقابل التضخم. هذه مشكلة عالمية وليست لدينا فقط. ولكن الرفع ليس بسيطاً. لناخذ الدولة. سيسأل وزير المالية من أين آتي بالمال الكافي للزيادة، والميزانية أصلاً فيها عجز؟ الكلام السابق يجر إلى الحديث عن كيفية رفع دخل الفرد. وهذا بدوره يجر إلى حديث عن الإصلاحات الاقتصادية، ومعروف أن بلادنا تمر بإصلاحات في الجهاز الحكومي وفي الاقتصاد عامة، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - وفقه الله لما فيه خير العباد والبلاد. قضايا الإصلاحات الاقتصادية كانت وما زالت موضع نقاشات ودراسات وندوات ومنتديات. وسبل رفع معدل دخل الفرد هي أهم أو جوهر ما يناقش. الجواب المختصر، هو عبر التحسين الدائم للنتائج المحلي الإجمالي. لكن هذا يجر إلى سؤال: كيف؟ من خلال رفع إنتاجية المؤسسات الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص وإنتاجية الفرد العامل. ويأتي السؤال: كيف؟ أي كيف نحقق إصلاحاً يرفع الإنتاجية. تدور المناقشات فيما يخص بلادنا على عدة أمور إصلاحية، أجمل ما أراه أهمها - العمل على الاستثمار في قطاعات صناعية وإنتاجية متعددة غير قطاع الطاقة - بناء ثقافة إنتاجية، ورفع إنتاجية وتدريب السعوديين، وهناك قناعة بوجود ضعف في الإنتاجية والتدريب - أن تعطى الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في العملية الإنتاجية الوطنية، بعد أن تقوم الحكومة بتوفير الأرضية المناسبة والظروف الخصبة المساعدة على تحقيق هذا الأمر - تحسين مستوى المشاركة والمساءلة على مبدأ الغرم بالغرم - أهمية البنية التحتية، واستخدام الابتكارات لمصلحة البلاد والحكومة - تحسين التعاون فيما بين الأطراف - تطوير أو تحسين فاعلية وأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. العمل قد بدأ على تحقيق ما سبق. قد نختلف وقد نتفق على بعض التفاصيل. لكن من المهم أن يعرف أنه لم يكن له أن يبدأ دون أن نغير مسارنا الذي اتخذناه طوال العقود الماضية إلى مسار آخر نطمح فيه أن نكون ضمن أقوى وأكبر اقتصادات العالم، وأفضلها في مجال التنافسية العالمية. هذه العبارة قيلت كثيراً عبر سنين. على سبيل المثال، اقرأوا مناقشات منتدى الرياض الاقتصادي وتوصيات ندوات حكومية اقتصادية رفيعة المستوى، وغيرهما. كما أود أن أؤكد هنا ثانية إلى أهمية رفع إنتاجية المواطنين الموظفين مع الأخذ في الحسبان معالجة أوضاع الباقين. ومن المهم أن يعرف عن قناعة تامة أن الطرق القديمة للمعالجة لم تعد صالحة. وأن اعتماد المالية العامة على مورد ناضب ومتقلب في أسعاره ليس في مصلحة الأجيال المقبلة. وخلاف كون النفط مورداً ناضباً، فقد يتدنى الدخل النفطي لأي سبب، مثل تطوير مصادر طاقة أخرى والاستغناء عن النفط بصورة كبيرة، دون تنويع اقتصادي وبدائل قوية للمالية العامة. كما أنه مهم استمرارنا بلا هواده في محاربة المحسوبية والإهمال والتسيب في الأداء. ومن جهة أخرى، معروف أن معظم موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة متدنية دخولهم، وهم أكبر عدداً من موظفي الحكومة، واعتمادنا على الوافدين زاد على حده. وما يسمى "المناطق النائية" لم تتل حظها من التطوير. وكل هذه نقاط للمعالجة. علينا جميعاً بذل الجهد والاهتمام البالغ برفع الإنتاجية لنتنتج لنا زيادة دخول وتحسينا في معيشة عامة الناس. علينا أن نوزع التنمية بين المناطق والمحافظات، وأن نحارب كل ما من شأنه إعاقة رفع مستوى الأداء والإنتاجية. باختصار، لا يمكن لنا أن نحسن من الدخل، كالرواتب، وتتجاهل شدة اعتمادنا على دخل النفط. لا يمكن مناقشة ارتفاع الأجور بمعزل عن ارتفاع الإنتاجية، وما كان ممكناً أن ترتفع الأجور في الدول الصناعية لو لم ترتفع الإنتاجية. زيادة الدخل تأتي تبعاً لزيادة الإنتاجية. وهذا ليس بأمر جديد، بل يدركه جيداً ليس فقط المتخصصون في مجالات التنمية والاقتصاد والإنتاجية والسياسات العامة، بل يدركه كل من أعطاه الله وعيا وفهماً واهتماماً بكيفية تطور الاقتصادات ونموها، وعلى أساسه قيل "لا تطعمني سمكة، لكن علمني كيف أصطاد". وباللغة التوفيق.

حقوق الإنسان في العالم

تمكين المرأة يتناقض مع إهمال صحتها الإنجابية!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603337>

في الأونة الأخيرة، ترسخ مفهوم تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، بما فيها العربية، كجزء من مكاسب الحركة النسوية عالمياً. فيما تتحدث مجموعة تقارير موثقة عن خسائر تُمنى بها النساء، خصوصاً نصيبها من الرعاية الصحية. وأخيراً، صدر «التقرير العالمي عن صحة المرأة» الذي تولى صوغه «الاتحاد العالمي لأمراض النساء والتوليد» (اختصاراً «فيغو») بالتعاون مع «صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية». ومنذ عام 1994، يصدر التقرير دورياً كل ثلاث سنوات. وصدر تقرير عام 2018 متزامناً مع انعقاد «المؤتمر العالمي لأمراض النساء والتوليد» في مدينة «كيب تاون» بجنوب أفريقيا.

وخلال المؤتمر، أوضح رئيس «فيغو» الدكتور جمال أبو السرور أنّ التقرير يؤكد وجود ما يزيد على نصف مليون سيدة يقضين سنوياً منذ عام 1990 بسبب الحمل والولادة. وكذلك تتعرض 20 مليون سيدة لأمراض فقر الدم الشديد، وأمراض في الحوض، ومرض سقوط المهبل، إضافة إلى تدهور وظائف الجهازين البولي والتناسلي. ويلفت التقرير أيضاً إلى أن الإجهاض بطرائق غير آمنة مسؤول عن 13 في المئة من وفيات الأمهات عالمياً. وأوضح أبو السرور أن نقص عدد الوفيات في الأمهات بسبب الحمل والولادة، لا تزيد نسبته على واحد في المئة، في حين أن الهدف الخامس المُتصَمَّن في «إعلان حقوق الإنسان» دعا إلى وصول تلك النسبة إلى 75 في المئة بحلول عام 2015!

وذكر أبو السرور أيضاً أنه وفقاً للتقرير نفسه، ما زال ختان البنات من أبرز أنواع العنف الذي تتعرض له الإناث، إذ يؤكد أن هناك ثلاثة ملايين طفلة تجرى لها عملية ختان سنوياً، غالبية في قارة أفريقيا والشرق الأوسط. ووفقاً للتقرير عينه، يُنظرُ إلى إجبار الأنثى على الحمل في عمر يتراوح بين 15 و18 سنة. وكذلك أبرز التقرير مشكلة العقم التي يعانيتها 80 مليون شخص عالمياً، باعتبارها مشكلة طبية واجتماعية، خصوصاً في البلدان النامية. تقصير واضح

في السياق عينه، أكد أبو السرور أهمية أن ينهض أطباء النساء والتوليد بدورهم في تثقيف المرأة وتوعيتها بحقوقها الصحية والإنجابية، إضافة إلى توفير سُبل الحمل الآمن عبر توفير رعاية طبية مستمرة، إضافة إلى الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية بهدف الارتقاء بالخدمات الصحية إلى مستوى يحقق الأهداف المستهدفة عالمياً في التنمية. وقدم الندوة الدكتور حافظ شقير من تونس، وهو مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن المنطقة العربية والشرق الأوسط. وأوضح أن الصندوق يهدف عبر برامجه المختلفة إلى تكوين المرأة الواعية بحقوقها وصولاً إلى صحة إنجابية متكاملة وشاملة. تضاف إلى ذلك مساعدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على وضع برامج تضمن تقوية النظم الصحية وتوفير أقصى حماية للمرأة أثناء الحمل ووقت الولادة وما بعدها، إضافة إلى رعاية المولود وتوفير اللقاحات الخاصة به.

واعترف شقير بوجود نقص شديد في الرعاية الصحية تعاني منه المرأة في كثير من الدول. وقال: «يكفي أن نعرف أن جنوب السودان بالكامل لا يوجد فيه سوى ثلاث قابلات مُدربات... ويساهم ذلك النقص بقسط وافر في حدوث وفيات في الأمهات تصل إلى 2000 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة... ويصل الرقم ذاته إلى 43 في مصر و130 في المغرب. ويبيّن شقير أيضاً أن الصندوق يعمل على جذب اهتمام صانعي القرار بهدف تحفيزهم على رصد أموال لدعم صحة المرأة الإنجابية ورعايتها صحياً، وتغيير القوانين التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها، خصوصاً في مجال خدمات الصحة الإنجابية. وخلص إلى التشديد على أهمية إرساء نُظم متكاملة تدعم البرامج الوطنية وتجعلها مستدامة لأن عدم الاستدامة يعرض المرأة لأخطار متنوّعة.



كاريكاتير



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر
2018م

[http://www.alriyadh.com/
1705085](http://www.alriyadh.com/1705085)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 8 محرم 1439 هـ - 18
سبتمبر 2018م

[/http://www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)